اللاجئون الفلسطينيون وحقهم في العودة

محمد رجب أبو رجب

مما لاشك فيه إن القانون الدولي أولى اهتمام بقضية اللاجئين وتناولها في أكثر من جانب، ولكن اهتماماته كانت بجوانب دون الأخرى كون هذا القانون قد تأثر بطبيعة القوى التي قامت لوضعه، خاصة القوى الأكثر تأثير في العالم، والتي صاغت تعريفات لظاهرة اللجوء تتناسب مع رؤاها ومصالحها.

وفي نظرة سريعة لهذه التعريفات نجدها غامضة إلى حد ما وكانت تعالج فئة او مجموعة او شعب معين (الروس- الأرمن-الألمان) ولكن بعد الحرب العالمية الثانية فان الميثاق الدولي لشؤون اللاجئين لعام 1951م عرف اللاجئ بأنه: شخص هرب (لجأ) الى غير البلد الذي يقيم فيه بسبب الأحداث السياسية التي عصفت ببلده والتي جعلت حياته في بلده الأصلية مستحيلة ولاتطاق.

اما فيما يتعلق بالفلسطينيين فمازالوا وحتى يومنا هذا محرومين وممنوعين من ممارسة حقهم بالعودة الى بلدهم فلسطين، ومحرومين من التمتع بجنسية بلدهم، ومضطرون للعيش في بلدان مختلفة وبالتالي الخضوع لقوانين مختلفة، منهم يعاملون كجماعات تخضع لقوانين مختلفة باختلاف البلدان التي لجئوا اليها، ويجب ان نلاحظ ان وضع اللاجئين الفلسطينين يختلف عن غيرهم من اللاجئين فقد تجد اللاجئين في بلدان معينة هربوا بسبب القمع والتسلط الذي تمارسه بعض الحكومات، وآخرين تركوا بلادهم بسبب ظروف اقتصادية او أمنية ولكن اللاجئين الفلسطينيين جاءت قوات صهيونية متعصبة مستوطنة طردتهم من أرضهم وحلت محلهم وهذه هي خصوصية اللاجئ الفلسطيني، وعرفت الأمم المتحدة اللاجئين الفلسطينيين بأنهم الأشخاص الذين كانت إقامتهم العادية في فلسطين في الفترة الممتدة من 1947/6/1 ولغاية 1948/5/15 والذين فقدوا بيوتهم ووسائل عيشهم نتيجة لاندلاع الحرب عام 1948 ولجئوا الى الدول التي تقدم لهم الإغاثة. اذا المسألة هنا واضحة وغير قابلة للجدل، حق المواطن الفلسطيني في وطنه، ولكن المشكلة تكمن في الفهم الصهيوني والأطماع الصهيونية في فلسطين، حيث انطلقت الحركة الصهيونية من ان الشعب اليهودي شعب واحد بلا ارض وان فلسطين ارض بلا شعب، ومن ثم يري الصهاينة ان فلسطين هي المسرح الذي يتحقق فيه المشروع الصهيوني، وانها في واقع الأمر ملك للشعب اليهودي سواء كان يشغلها الفلسطينيون ام لا.

لذلك عملت الحركة الصهيونية بالتعاون مع الاستعمار على ان:

1- تحل الكتلة البشرية "الصهيونية" محل السكان الأصليين وبهذا المعني فهو استعمار إحلالي.

2- حددت حينها منظمة الهاغاناه جوهر الإستراتيجية الاستيطانية وقالت ان الاستيطان ليس هدفا ولكنه وسيلة الاستيلاء السياسي على فلسطين، وهو العنصر الثابت في السياسية الإستراتيجية الصهيونية.

3- المشروع الصهيوني مشروع عسكري استراتيجي.

ويمكن القول ان المشروع الصهيوني هو النموذج المثالي الصهيوني (ماينبغي ان يكون) فالمشروع يتحقق في الزمان والمكان.

قامت إسرائيل كدولة صهيونية من خلال مايسمي بالشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العمومية نوفمبر 1947 قرار التقسيم وعند قيامها لم تضع دستور بالمعني التقليدي للكيان الصهيوني، واكتفت بمجموعة قوانين أساسية، وذلك لتفادي وضع حدود للدولة تقيدهم بالعمل من اجل تحقيق إسرائيل الكبرى.

وتفسر الصهيونية خطر السماح للفلسطينيين المسلمين والمسيحيين بالعودة الى وطنهم، بأن هذه العودة تؤدي الى الإخلال بصفاء المجتمع اليهودي.

لقد استمر الإرهاب الصهيوني بهدف طرد الشعب الفلسطيني من أرضه وتحول من إرهاب مليشيات غير منظمة الى إرهاب مؤسس منظم من خلال الجيش الإسرائيلي، وتبين للصهاينة ان الأرض التي تصورها بلا شعب بأنها ارض ذات شعب يعي تاريخه وحضارته ومن وجهة نظرهم كان استمرار الإرهاب ضروري لإفراغ الأرض من الشعب.

وقد احتل أبطال العمليات العسكرية الإرهابية الصهيونية قبل عام 1948 أعلى مراكز الجهاز السياسي والعسكري في البلاد واستمروا في نشاطهم الإرهابي العنصري متكامل الأبعاد ضد الشعب الفلسطيني بالداخل بهدف طرده من أرضه ودفعه بعيداً عن الوطن واذا تتبعنا تاريخ النشاط الإرهابي الصهيوني بعد عام 1949 فلن نجد صعوبة في استنتاج ان وقائع هذا النشاط كانت تقع في نطاق المسؤولية المباشرة للأجهزة الرسمية التي بدأ ظهورها خلال السبعينيات والثمانينيات، وفي تتبع ابرز وقائع وسمات الإرهاب الصهيوني بعد عام 1948 يمكننا ان نقسم الى ثلاث فترات.

الأولي: حتى حرب 11967.

الثانية: حتى منتصف السبعينيات.

الثالثة: شهدت الى جانب ارهاب الدولة بروز تنظيمات المستوطنين.

ومايتسحق التأكيد ان معركة التغير الديموجرافي لفلسطين المحتلة لم تتوقف بانتهاء حرب 1948، ومانتج عنها من تشريد مليون لاجئ، فقد استمرت إسرائيل في سياسة الاقتلاع الاستعمارية الاستيطانية بوثيرة لم تقل عن عامي 1948-1947 حتى نهاية الستينات، ولم توقف هذه الساسة مطلقا فيما بعد، وفي إطار ذلك جندت إسرائيل إمكاناتها وسلطة قمعها ضد الشعب الفلسطيني بالداخل، وضمن سياسات واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إرهابية عنصرية.

عنوان مجازر كفر قسام وقبيه لايستوعب جميع مجالات أنشطة الإرهاب الصهيوني منذ عام 1948 وحتى عام 1967 وما بعده.

الحقيقة ساطعة، حقيقة اللاجئ الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه، وما يطلبه الفلسطيني العودة الى هذه الأرض وكل نضالاته وتضحياته التي قدمها منذ مايقارب الستين عام هذا اذا احتسبناها منذ عام 1948 وهذا ليس صحيحا، لان تضحيات الفلسطيني ونضالاته بدأت مع دخول اول مستوطن صهيوني ارض فلسطين وتاريخ فلسطين حافل بالكفاح وبالمناضلين والقادة امثال عز الدين القسام وعبدالقادر الحسيني وغيرهم، وهذه التضحيات قدمت من اجل تحقيق الاهداف الوطنية.

هل ذنب الفلسطيني ان الامم المتحدة غير قادرة على تنفيذ قراراتها المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين لان إسرائيل ترفضها.

لقد أصدرت الجمعية العمومية قرارها الشهير رقم 194 في 11 كانون الأول ديسمبر 1948 الذي يتكون من 15 فقرة أهمها الفقرة 11 التي تقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي طردوا منها والتعويض لهم عما لحق بهم من اذي معنوي ومادي بفعل الهجرة والتعويض على من لايرغب بالعودة، وقد تم التأكيد على هذا القرار 135 مرة؟

اصبح قرار 194 بمثابة عرف تم التأكيد عليه في دورات الأمم المتحدة وفي قرار آخر رقم 50.84 بتاريخ 15/12/1995 جري تأكيد القرار 194، وقد تم بموجب هذا القرار الإشارة للقرارين 242-338 عام 1967 وها القراران اللذان يدعوان إسرائيل التي للانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ومعالجة المسائل الناجمة عن هذه الحرب.

هل ذنب الفلسطيني ان يدفع ثمن بعض مواقف الأنظمة العربية التي لها رؤيا خاصة بحل القضية الفلسطينية.

هل ذنب الفلسطيني ان يدفع الثمن نتيجة الشراكة في المصالح بين هذا وذاك.

هل ذنب الفلسطيني ان يدفع ثمن فشل أميركا وإسرائيل في الحرب على العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين.

اتفاقية جنيف تمنع التنازل عن حث اللاجئين في العودة المادة 17 من الملحق الثاني الإضافي في اتفاقية جنيف تقول " لايجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع والمادة 36 تؤكد حق الأشخاص المحميين والخاضعين لحماية دولة او دول أثناء النزاعات في العودة إلى بلادهم.

والمادة 13 تتحدث عن حق العودة الى البلاد وليس الى الدولة، وهذه ملاحظة مهمة اذ من المحتمل ان تتغير الدولة بأخرى ولكن البلاد لاتتغير.

لماذا لانتمسك باتفاقية جنيف.

لماذا لاندعو لمؤتمر دولي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين من كل جوانبها على أساس هذه القرارات الشرعية الصادرة عن هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن.

لماذا لانطالب هيئة الامم ومجلس الأمن بان يمارس صلاحياته على إسرائيل ويلزمها بتنفيذ القرارات، كما يفعل مع العرب كل يوم، وتهدد أميركا بلسان مجلس الأمن وتحتل دول وتهدد أخرى وتنصر إسرائيل في كل المحافل.

نحن نريد السلام، ولكن السلام العادل، القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، القاضي بعودة اللاجئين الى وطنهم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ميناء عدن .. والوزير الجديد؟!

إسكندر عبده قاسم

- إن الحديث حول ميناء عدن ذو شجون وبرغم ما كتبنا عنه إلا أن كتاباتنا لم تلق آذانا صاغية وعقولا واعية حتى الآن مع أن هذه الميناء وبموقعها الجغرافي الاستراتيجي الهام سوف تدر الكثير والكثير من العملات الصعبة قد تصل الى المليارات والتي من شأنها تقوية الميزانية العامة للدولة وأيضا ستعود بالنفع على البلاد والعباد وتنهض بالاقتصاد الوطني نهوضا قويا وبأرقام قياسية ..

ولكن إهمال الجهات المسئولة في الحكومة لمثل هذه المنشآت الاقتصادية المهمة والنافعة هو الذي أدى وسوف يؤدي الى إحداث شلل في النمو الاقتصادي وإحداث إرباك وتعثر في عملية الاصلاح الاقتصادي فبدون إحياء وتفعيل دور هذه المنشآت الهامة نبقى وكما قال المثل الشعبي "يابدر لا رحنا ولا جينا".

- إن الأقوال إذا لم تترجم الى أفعال وأعمال حقيقية ملموسة على صعيد الواقع نكون قد أخفقنا في عملية الاصلاح الاقتصادي فرئيسنا القائد علي عبدالله صالح حفظه الله كم تحدث وكم أعطى من توجيهات واضحة في هذا الجانب الاقتصادي الهام أثناء زياراته المتكررة لميناء عدن والمنطقة الحرة ولكن مغني بجنب أصنج كما قال المثل الشعبي وميناء المخا التجاري التاريخي الهام والذي كان في يوم من الأيام شعلة وهاجة لنشاطه وحيويته في الجانب التجاري في يوم من الأيام وفجأة تنطفيء تلك الشعلة الوهاجة وتندثر ميناء المخا وتتحول الى أطلال وتفقد البلاد رافدا اقتصاديا آخرا هاما .. وكم تألمت وحزنت كثيرا وأنا أشاهد هذه الميناء وقد إندثرت معالمها وأصبحت في تعداد الاموات وهذا ما أخشاه على ميناء عدن والذي بدأت المؤشرات تشير بأن حاله لا يسر أحد وخاصة بعد أن أخفقت جهات الاختصاص في عملية الاصلاح الاقتصادي وقامت بعرض هذه الميناء وأعني ميناء عدن للبيع أو بمعنى آخر للاستثمار من خلال شركات أجنبية فاشلة وعاجزة وهذا ما أحدث إرباكا عظيما في عملية النمو الاقتصادي والاستثمار في الموانئ اليمنية .. فلماذا ميناء الحديدة وبالذات يزخر بنشاط تجاري هائل وكبير وميناء عدن والمنطقة الحرة في ركود دائم .

- نحن لا نشكك في مقدرة الكفاءات والخبرات والتي تزخر بها ميناء عدن إداريا وماليا وفنيا ولكن هناك تقصير قد يكون متعمد أو غير متعمد من ذوي الشأن في الحكومة أو عدم فهم بالعمل المناط بهم .. وزير يذهب ووزير يأتي والحال كما هو .. وهذا السؤال نوجهه الى وزير النقل الجديد الأخ د/ خالد ابراهيم الوزير والذي نأمل كثيرا فيه إحداث نوعا متميزا من الاصلاح في هذه المنشآت الاقتصادية الهامة منطلقا بروح المسؤولية وحب الوطن فميناء عدن بل وكل الموانئ اليمنية بحاجة الى رجال مخلصين وأمناء لديهم الخبرة والكفاءة والحس الوطني لما من شأنه ترجمة الكلمات والاقوال الى أعمال وأفعال ملموسة بعيدا عن التهميش وسوء التخطيط وحتى لا تصل الاحوال في المستقبل الى ما وصلت إليه اليوم أو قد تزداد سوءا وتعقيدا .. وإننا نتجه اليوم بأقلامنا النزيهة الى وزيرنا الجديد د/ خالد إبراهيم الوزير حفظه الله وزير النقل والى رئيس الحكومة الجديد د/ مجور والذي نأمل فيهم كل خير للبلاد والعباد فميناء عدن ينتظر الكثير من الاصلاحات وليس التخلص من العمالة الفائضة فهو بحاجة الى المزيد من العمالة والتوظيفات لأهمية موقعه الجغرافي والاستراتيجي وايضا يحتاج الى الكثير من الرعاية والاهتمام والدعم من الحكومة وكذا ميناء المخا .. ولنتعلم مما وصلت إليه موانئ العالم الحديثة المتطورة مع أن ميناء عدن عالمي وله تاريخ تجاري واقتصادي عريق فهل تسمعون ؟! وأخيرا وليس بآخر أتوجه بالشكر والتقدير للأخ المهندس محمد عبدالواسع مدير عام ميناء عدن وكل الطيبين والعاملين باخلاص.

معا ... نحو توعية المجتمع

خالد محمد عبده المداح

أصبح من المعلوم لدينا جميعاً بأن الإعلام يمثل دوراً أساسياً في حياة المواطن اليمني وأصبحت وسائل الإعلام سواءً الفضائية أو المحلية والإذاعات والصحف الرسمية والأهلية والمواقع الإلكترونية تصل دون قيد يُذكر وهنا لابد أن أشيرَ إلى أن الفضل في كل ذلك يعود إلى حرية المواطن اليمني في الرأي والتعبير التي كفلها له النظام والقانون حيث تعدُ من أهم منجزات الثورة اليمنية والوحدة والتي لا ينكرها أحد ، ولكن ما هو دور الإعلام في توعية المجتمع ؟ هنا لابد أن يكون للإعلام رسالة موجهة فلا يقتصر دوره على نقل الأخبار والمسلسلات وتقديم البرامج النقدية البحتة فقط وإنما يجب أن يعمل على توعية المجتمع من خلال تقديم فكر صائب ذو نظرة متكاملة وكذلك تصحيح الفكر المغلوط الذي قد عمدت الكثير من الصحف والمواقع الإلكترونية والفضائيات إلى تغذية المجتمع به والذي انقاد إليه البعض من عوام الناس بسبب الجهل وعدم وجود من يُصحح لهم تلك الأفكار فإذا وُجد إعلام ذي رسالة موجهة استطاع أن يُربى من خلاله جيل يؤمن بالدين والقيم والأخلاق والمبادئ وحب الوطن ووحدته ويقوم بنبذ كل ما هو دخيل على قيمه وأخلاقه ومبادئه ودينه ووطنه ووحدته ولن يتأتى ذلك إلا من خلال برامج متنوعة يُشارك في تقديمها جميع شرائح المجتمع الملمين بأوضاعه ليُصحح ما هو خطأ ويُبقي على ما هو صائب وهذا هو الأسلوب الأمثل في حل أي من المشاكل الاجتماعية التي قد تنتج ، فبعد أن فتحت القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية والصحف وأصبحت تبث كوكتيلا من البرامج فبعضها تبث الخير وبعضها تبث الشر وأصبحت سلاحاً ذا حدين وأصبح الشر يطغى على الخير وظهرت بسبب ذلك أفكارٌ دخيلة على مجتمعنا وقد أضرته بل قد تعدى ذلك الضرر إلى المجتمعات الغربية من بعض الفضائيات وكما قال أحد الغربيين في إحدى المقابلات " إنهم يخافون على أبنائهم من أضرار القنوات العربية " لذلك أصبح من الواجب توعية المجتمع بما يضر وما ينفع ، ويجب الاستفادة من الحرية التي قد مُنحت في ما هو إيجابي ومفيد وترك كل السلبيات التي تضرُ بمصلحة الوطن وتبعث على الفرقة والاختلاف انطلاقا من قول الله تعالى ((واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)) .

وأوضح هنا بأن دور التوعية لا يقتصرُ على الإعلام فقط ولكن بسبب أن الإعلام أصبح له نفوذ قوي يصل إلى كل منزل فإنه يتحمل المسئولية الكبرى ويشاركه في هذه المسئولية كلا من المدارس والجامعات والأندية والمساجد من خلال تبني ندوات من فترة لأخرى تهتم بقضايا الفكر الذي يُعتبر الأساس في الحفاظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره ونبذ كل ما هو دخيل عليه ، وعلى خطباء المساجد والوعاظ تحمل مسئولياتهم أيضاً تجاه المجتمع من باب أن الفكر لا يُقارعهُ إلا فكر من خلال أن يُجنبوا رسالة المسجد كل خلافات قد تؤدي إلى الفرقة لأن رسالة المسجد سامية ويجب أن لا تُسيس لأنه ومع الأسف الشديد قد اعتاد بعض خطباء المساجد تجريح الناس والتطاول على البعض من على المنابر بل إن بعضهم بدلاً من أن يكون مفتاحا للخير مغلاقا للشر أصبح مفتاحا للشر مغلاقا للخير ومن هنا يجب على وزارة الأوقاف والإرشاد العمل على اختيار الخطباء الأكفاء الذين يستطيعون أداء رسالة المسجد دون الإخلال بها .

khalidalmddah@gmail.com

تكسير الكراسي واجب جهادي

أثمار هاشم

"جلوس المرأة على الكرسي زنا" هذه هي الفتوى التي تفتق عنها ذهن داعية مصرية تدعى (ام انس) والتي نشرته صحيفة روز اليوسف وعددا من المواقع الالكترونية، حيث اعتبرت هذه الداعية بأن الكراسي والأرائك والكنبات انما هي من المفاسد التي بليت بها امتنا لانها تجعل الجالس يسترخي وفي استرخاء المرأة عليه مدعاة للفتنة والتبرج فالمرأة بذلك تمكن الرجل او الجن من نفسها وبذلك يصبح جلوسها على الكرسي زنى خاصة وان الجلوس يولد أحاسيس شتى كانت قد اختبرتها الداعية ام انس مسبقاً هي وبعض من تصفهن بالتائبات لدى فهي تحرم استخدام الكراسي واقتنائها والجلوس عليها والنظر اليها وكأن النظر الى الكرسي سيولد في نفس المرأة رغبات محرمة لدى فهي من خلال موقعها الالكتروني قد وجهت الدعوة للجميع للقيام بواجبهم الجهادي المتمثل بتكسير الكراسي في المدارس والمستشفيات وغيرها من الأماكن التي وضع فيها العلمانيون والفسقة الكراسي لاغواء الامة وافساد عقيدتها الصحيحة كذلك من ضمن الاسباب التي دعت (ام انس) الى تحريم الكراسي لان رسولنا الكريم لم يستخدمها مطلقاً فهي صناعة غربية واستخدام المسلم لها معناه الإعجاب بكل ما أنتجه الغرب الذين هم أعداءنا وعليه يصبح الجلوس على الارض بإقتداءاً بالرسول والسلف الصالح وفي ذات الوقت تذكير لنا بعظمة الخالق.

باعتقادي الشخصي بأن مثل تلك الفتوى يستحيل ان تصدر من شخص عاقل بل من شخص به لوثه من جنون هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار كذلك بعض الفتاوى الآخرى والتي تستهدف المرأة كتحريم لبسها للكعب العالي والذي يظهرها بقامة اكثر مما هي عليه وبالتالي فإنه يعتبر نوعاً من إبداء الزينة التي لايفترض بالمرأة إبدائها وتحريم دخول المرأة للانترنت الا بمحرم شرعي لها ولن ننسى بالطبع الفتوى التي أصدرتها الداعية السورية (منيرة القبيسي) والتي حرمت على المرأة النوم بجوار الجدار خشية ملامسته لاجزاء حساسة من جسد المرأة.

بالله عليكم في أي عصر نعيش نحن الان! هل اصبح الحديث باسم الدين لدى البعض سهلاً للغاية هكذا ام ماذا؟ ام اصبح العمل الدعوي مهنة يتهافت عليها الجميع حتى وان لم يكونوا يمتلكون مقومات العمل الدعوي؟

حقيقة الامر بات ان من الصعب جداً معرفة مايريده منا هؤلاء الدعاة ولماذا يركزون على اشياء تافهة لايقبلها عقل او منطق ويدعون امور اهم في حياة البشر تستدعي الوقوف عليها، فهل يريدون منا ان نتخلى عن كل مظاهر المدنية التي نعيش فيها ونعود للعيش في الصحراء لنرضي (أم انس) بالجلوس على الارض اسوة بالسلف الصالح وحتى نرضي منيرة القبيسي فإننا لن ننام في بيوت بل في خيام حتى لانلامس أي جدار ونمشي حفاة لكي لانلبس أحذية بكعب عالي ولا نستخدم الانترنت مطلقاً ان يأتي يوم تصدر فيه فتوى تحدد للمرأة الاوقات التي يجب عليها ان تتحدث فيها وكم جملة مسموح لها باليوم الواحد وغيره من فتاوى زمننا العجيب هذا.

وختاماً اقول بأن هناك الكثير والكثير من الفتاوى اللامنطقية وان كنت اخترت مايتعلق بالنساء فقط لاني ارى كماً من الجرائم ترتكب بحقها باسم الدين والدين منها بريء.

توجه حكيم لقرار صائب

عبدالفتاح علي البنوس

سعدت ومعي الكثير من أبناء وطننا الحبيب بالقرار الصائب والتوجه الحكيم الذي اقترحته القيادة السياسية والذي ينص على إلغاء الصناديق المالية المستقلة وإدماج ميزانيتها وكادرها الوظيفي بالوزارة المختصة وذات الصلة بعمل الصندوق وهو توجه حكيم يأتي في سياق جملة الإصلاحات المالية والإدارية وترشيد الإنفاق وكبح جماح الفساد الذي استشرى بقوة داخل هذه الصناديق التي أضحت مغنماً ومصدر ثراء للبعض على حساب الأهداف والإسهامات الوطنية التي أنشئت الصناديق لأجل تحقيقها الأمر الذي جعل السكوت على هكذا أوضاع لحال هذه الصناديق جريمة جسيمة لا تغتفر في حق المال العام وخصوصاً بعد أن أزكمت روائح الفساد النتنة أنوف الجميع فكان مقترح الإلغاء والدمج هو السبيل الوحيد والعلاج الناجح الذي من شأنه تصحيح مسار أداء هذه الصناديق لتصب في خدمة المواطنين ومصلحة الوطن كما هو مرسوم لها بعيداً عن الوساطة والمحسوبية وأسلوب التحايل وتغليب المصالح الشخصية على المصالح العليا للوطن.

وما نأمله جميعاً ونتطلع إلى تحقيقه في القريب العاجل أن يتحول هذا المقترح إلى قرار نافذ يلمس الجميع انعكاسات آثاره الإيجابية وهذا في حد ذاته مطلب وطني يقع على عاتق حكومة الدكتور مجور بلورته واستكمال كافة الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية للبدء بتنفيذه كونه يندرج في سياق التوجه العام لمحاربة أوجه الفساد وتجفيف منابعه واجتثاثه من جذوره والذي يأتي ترجمة واقعية وملموسة لماهية ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح في هذا المجال والذي مثل محوراً هاماً في برنامج عمل الحكومة الذي قدم إلى مجلس النواب.

هذا البرنامج الذي تم خلاله مراعاة المتطلبات الضرورية للمواطنين وتسريع وتيرة البناء والتنمية والتحديث وتعزيز مسار عملية الإصلاح الشامل في البلاد وفي مقدمة ذلك تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين والحد من البطالة ومحاربة الفساد في إطار منظومة شاملة تضمن تحقيق النجاح التام لها دون أي عراقيل أو قيود.

ومما يجد الإشارة إليه هنا أن برنامج الحكومة استند بشكل رئيسي على برنامج الرئيس الانتخابي وهو ما يعني أنه برنامج كل اليمنيين كونه لبى رغباتهم وتطلعاتهم باستشراق الغد المشرق والمستقبل الأفضل وعلى ضوء ذلك منحوا القائد الثقة لمواصلة المضي بالسفينة اليمانية إلى بر الأمان.

هذه الثقة التي منحها الشعب للقائد هي نفسها منحها الرئيس القائد للدكتور مجور وأعضاء حكومته بهدف ترجمة ما تضمنه برنامجه الانتخابي على أرض الواقع وهي ثقة أثق أن الحكومة ستكون عند مستواها وقريباً ما سنلمس جميعاً نتائجها المثمرة التي تعود بالنفع على الوطن والمواطن على حد سواء بإذن الله.

والله من وراء القصد

احترام حقوق الناس .. قمة الوطنية ...

نعمان الحكيم

- كما توقعنا من أن وزارة حقوق الإنسان قد بدأت تخطو خطوات ملموسة لصالح الناس وعملاً بالحق الدستوري الذي يلزم الدولة برعاية مواطنيها وكفالة حقوقهم وحرياتهم ليكونوا صالحين ومساعدين على صون بلدهم والعمل على تطويرها والذود عنها من منطلق الواجبات الملزمة لهم بمثلما هي الحقوق المكفولة لهم تماما..

- وبعد إعلان الوزيرة الدكتورة هدى علي البان أولاً فتح خط ساخن مرادف لفاكس و بريد الكتروني،فإن ضخامة المسئولية حتمت أن لا بد من نافذة أخرى تكون ملامسة ومعايشة للمشكلات إلى جانب ما تقدمه الوسائل المعلن عنها..فتم إعلان لقاءات مفتوحة مباشرة يومي(الأحد والثلاثاء) من كل أسبوع تتكفل بها الوزيرة والقيادات المتخصصة في الوزارة لكي يكون المشرط قد وضع على الجرح ومن ثم استئصال الجانب الخبيث الذي يفسد الجسم كله!

- وبدون شك فإن من ينظر إلى هذه الوزارة قد يتراءى له أن الموضوع مفروغاً منه،لأن وزارة حكومية لن تكون المدافع الحقيقي عن حقوق الناس،طالما هي في بعض وزاراتها ومسئوليها(الحكومة)،هم سبب هذه المشكلات ولكننا نقول إن ذلك ليس بالمعقول أو التسليم به.. فالوزير الجيد والجاد في عمله سوف يكون سنداً للدولة والحكومة من خلال إصلاح الأمور وتغليب ميزان العدل والإنصاف وكشف وتعرية من يخلون بالقوانين لمآرب شخصية وتضر بالمواطنين وتنقص من مكانة وسمعة الدولة التي هي الراعي والمسئول..وولي الأمر للجميع..

- من هنا تكون هذه الوزارة أو تلك إنما جاءت لكي تسير الأمور وتفشي العدالة وتقضي على الفساد وتحفظ الحقوق والحريات بالقانون..ولا شيء غير ذلك!

- إن استشعار المسئولية تجعل من وزراء حكومتنا سواء القدامى منهم أم الجدد..أن يكونوا عند ثقة القيادة السياسية وأن لا يخافوا في قول الحق لومة لائم وأن يعملوا على تنفيذ القوانين وإصلاح ذات البين لأن مهمتهم وطنية..والوطنية تعني المواطن والوطن ولا انفصام بينهما!

- من هنا تكون البداية.. فإذا أحسنا رفع المظالم عن الناس وحققناهم في التعليم والصحة والأمن والعمل،إذا أحققناهم ما انتقص منهم،نكون قد خطونا الخطوة الصحيحة التي ترضي الله والرسول والقيادة السياسية والناس عامة..فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته..وهي المهمة التي ينبغي أن تؤدي على أكمل وجه وأحسن أداء..

- لذلك تكون وزارة حقوق الإنسان هي النموذج الذي يدخل تاريخ الإصلاح في بلادنا بقوة وهو الأمل الذي نرجو أن يحذو حذوه بقية الوزراء فعلاً بعد القول..

لأن عجلة التاريخ لن تتوقف وبدورانها سوف تسجل صفحات مشرقة أو سوداء داكنة..وهي الأمور التي لا نحبذ الكلام عنها لأننا شعب إيمان وحكمة ولنا ثروات وتراثاً وحضارة تليدة..

كما أن لنا قيادة حكيمة نرجو منها أن لا تتهاون أمام من لا يحترم القانون والمواطن أبداً!

- و..للدكتورة هدى علي البان.. وزيرة حقوق الإنسان- تعظيم سلام- وأن شاء الله يتحقق على يديها الأمان والاطمئنان والسلام لكافة الناس الذين يلوذون إلى الوزارة في آخر المطاف كملجأ ومنقذ ومعين..

قراءة في حوار

جمال عبدالحميد

الحوار الذي أجرته صحيفة "26" سبتمبر في عددها الصادر بتاريخ 19/ ابريل الجاري مع دولة رئيس الوزراء الدكتور / علي محمد مجور .. ربما بحاجة الى قراءة تحليلية معمقة ومنصفة أيضاً .. وذلك لأهمية ما جاء فيه من قضايا وطنية ملحة تناولها دولة رئيس الوزراء بكل شفافية ومصداقية لا نظير لها جرأة وصراحة هي الاولى من نوعها ..

ولعلى ابرز ما دفعني الى القراءة التحليلية لهذا الحوار هو الجرأة والصراحة المتناهيتين التي تحلى بها دولة رئيس الوزراء في معرض ردوده على اسئلة الصحيفة هذه الردود التي خلت تماما من النمطية والمطاطية او الدبلوماسية أو الاسهاب المقصود بغرض الهروب من طرح الحقائق على علامتها أو تهميشها كما هو متبع عند بعض المسؤولين عندما يتم حوار ساخن كهذا الحوار الذي أجرته الصحيفة مع الدكتور / مجور ..

ومن المفيد القول في هذا السياق إن ثمة انطباع يستخلصه المرء من هذا الحوار يتمثل ابتداءً في هذه الشخصية التي يستشف منها إرادة قوية وصريحة.. وواضحة .. والرجل لا يتردد في أن يسمى الاشياء باسمائها وبالتالي فإن صراحته المتناهية قد جعلت محاوره يتخلى طواعية عن التردد في طرح اسئلته مهما كانت ساخنة أو محرجة كما أن مصداقيته وشفافيته قد سلبت ما تبقى من العدة والعتاد الذي أعدها محاوره استعداداً للمواجهة يستحوذ على قلوب كل المواطنين من خلال صراحته الفائقة وصدقه مع نفسه أولاً ومع مواطنيه ثانياً ..

لقد كان الحوار ساخناً بقدر سخونة القضايا الراهنة التي أثارها دولة رئيس الوزراء وشخصها واستعرضها واحدة تلو الاخرى وبعث العديد من الرسائل التي تكشف جدية هذا الرجل وعزيمته في تنفيذ برنامج حكومته وبما يعكس الارادة الصادقة للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس والذي نال به ثقة المواطنين في الانتخابات الرئاسية الاخيرة.

وفي الختام ومن خلال هذا الحوار يمكن الجزم يقيناً بأن الجدية والمصداقية هو الشعار الذي يحدد بجلاء معالم المرحلة القادمة وأن كل المناخات قد أكتملت ونضجت للسير قدماً نحو ارادة التغيير قولاً وفعلاً .. وواضح من سياق هذا الحوار أن هذا الرجل وكل اعضاء حكومته قد قطعوا عهداً أمام القيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ الرئيس باختصار المسافات وانجاز كل الطموحات ومواجهة كل المعوقات ومحاربة كل الفاسدين والكشف عن كل المتلاعبين والمتنفذين .. والسير بالوطن نحو بر الأمان وتحقيق التقدم والازدهار بكل عزيمة واصرار ..

تعقيب عاجل

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة ١٤ أكتوبر المحترم

تحية طيبة

الموضوع: تعقيب عاجل على حق الرد بعنوان مسجد المعروف بين الحقيقة والافتراء

اولاً: اؤكد بأن من رد علي في صحيفتكم الغراء هو الخصم نفسه الذي يريد إن يسيطر على المسجد طمعاً في المسافة التي بجانبه وهو من يدعي انه الوارث الشرعي للمسجد بينما قد اخبره جميع من في الأرض إن المساجد لاتورث وان المسئولة عنها الدولة ممثلة بوزارة الأوقاف ولو فتحنا باب توريث المساجد لخرج لنا الآلاف من الناس يدعون أنهم يرثون المساجد وان أجدادهم قد أوقفوها لله تعالى، وبهذا لاتكون هناك حاجة لوزارة الأوقاف في البلاد.

ثانياً: القول بأنني لست إماما وخطيباً للمسجد وانه قد انهيت خدماتي، فهذا الكلام عار عن الصحة تماماً وفيه الكذب الفاضح واذا لم تستح فأصنع ماشئت فأنا مازلت إماماً وخطيباً للمسجد المذكور وأزاول مهامي على هذا الأساس، وبإمكانكم التأكد من ذلك من الجهة المسئولة مكتب أوقاف عدن.

ثالثاً: اما قوله إنني قمت ببناء غرفتين الى جانب غرفة مخصصة لي في المسجد فهذا الكلام كذب وزور وليس له أي أساس من الصحة، اذ إنني اسكن في غرفتين منذ سنوات طويلة بموجب عقد رسمي من مكتب اوقاف عدن مثلي في ذلك ذلك مثل سائر الأئمة والخطباء.

رابعاً: اما قوله بأنني قد رفضت الامتثال لأوامر الاوقاف بالخروج من السكن لانتهاء خدماتي، فهذا الكلام ارد عليه بقولي هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين، أي أعطوني دليل بينة تؤكد ان الأوقاف قد وجهت بإخراجي من السكن وإنني قد رفضت الامتثال، سبحانك هذا بهتان عظيم.

خامساً: اؤكد بأن الكثير من الناس قد اوقفوا الكثير من المساجد لله تعالى وتوفاهم الله الى رحمته، ولهم ورثة كثيرون فلم نسمع ان احدهم قد جاء يطالب ميراثاً في مسجد من المساجد لانهم يعلمون ان الوقف لله تعالى وما اوقف لله يخرج من ملكية الواقف الى ملكية الأوقاف، واؤكد هنا ان الخصم قد أقام اثنين من المحلات التجارية بجانب المسجد عنوة ودون تراخيص لازمة للبناء من مكتب الأشغال (البلدية) وقد تم هدمه من قبل مكتب الاشغال من سابق وفي عهد المحافظ الميمون الاستاذ/ احمد محمد الكحلاني غير انهم بنوا مرة اخرى ودون تراخيص لازمة واطالب الاستاذ المحافظ بالنزول والاطلاع ان كان هناك تراخيص ام لا، علماً بأن المحلين حديثا عهد في البناء وليس قديم، وقد عرض عليهم الأستاذين الكريمين مدير عام المديرية ومدير مكتب الاوقاف بأن يسمحوا لي بالبناء مثلي واما ان تهدم المحلين باعتبار أنهما أقيما دون تراخيص من مكتب الأشغال والجهات المختصة غير أنهم لجأوا الى المحكمة وحكمت المحكمة لنا وغرمتهم مخاسير واتعاب.

لذا نناشد المحافظ حسم هذا الامر لما فيه الصالح العام.

نبيل احمد مهدي ثابت
امام وخطيب م